

التيار الإسلامي

من الهجرة إلى الحبشة

إلى الهجرة إلى لعبة النفط والمصالح

ح) مكتبة العبيكان، ١٤٢٥هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

المركز العالمي للاستشارات الإستراتيجية

التيارات الإسلامية من الهجرة إلى الحبشة إلى الهجرة إلى لعبة المصالح
والنفط. / المركز العالمي للاستشارات الإستراتيجية. - الرياض، ١٤٢٥هـ.

٦٨ ص؛ ٢١×١٤ سم

ردمك: ٨-٥٥٠-٤٠-٩٩٦٠

١ - العنوان

١- الحركات الإسلامية

١٤٢٥/٥٧٥

ديوي ٩، ٢١٨

رقم الإيداع: ١٤٢٥/٥٧٥

ردمك: ٨-٥٥٠-٤٠-٩٩٦٠

الطبعة الثانية

١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م

توزيع

مكتبة العبيكان

الرياض - العليا - طريق الملك فهد مع تقاطع العروبة

ص.ب ٦٢٨٠٧ الرمز ١١٥٩٥

هاتف ٤٦٥٤٤٢٤ فاكس ٤٦٥٠١٢٩

التيار الإسلامي

من الهجرة إلى الحبشة
إلى الهجرة إلى لعبة النفط والمصالح

المركز العالمي للاستشارات الإستراتيجية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بقلم رئيس المركز

تَبَعُّيرُ الزَّمانِ والمكانِ تَتَغَيَّرُ الكثیرُ مِنَ المَعطیاتِ لَتَتَغَيَّرُ مَعها الأحكامُ، لَهذا كانَ بابُ الاجتهادِ دائِماً مَفتوحاً. وَلذلكَ فَإِنَّ القِراءةَ الصَّحيحةَ لِلسيرةِ النَّبویةِ هِيَ تِلْكَ الَّتِي تَبَعُدها عَنِ الإسقاطِ الجافِّ الَّذِي لا يراعي التباينَ بَينَ حالَةٍ وأُختِها، وَبَينَ واقعِ زَمانيٍّ وأُخرى، وَإِلَى اليَومِ ما زالَ هُناكَ، وَفِي واقعِ كَهذا الَّذِي يَمسِطُرُ عَلى العالَمِ، مِنَ يَتحدَّثُ عَنِ "الهجرة" بِمعناها المَكَانيِّ القَدِيمِ الَّذِي تَعَدُّ صُورَتُهُ التَّاريخيَّةَ مَتمثِلةً فِي الهِجرةِ إِلى الجِبتةِ، مِمَّا يَنبَغُ عَنِ وُجودِ مَشاكِلَ كَبيِرةٍ فِي الفِقهِ الإِستراتيجيِّ عِندَ الكَثيرِ مِنَ الأَفرادِ والجماعاتِ.

وَقَد قامَ الأُستاذُ مُحَمَّدُ جَرَبوعَةُ بِتَكليفِ مَن مَركَزنا بِإِعدادِ هَذا الكِتابِ، حَولَ هَذا المَوضوعِ الحَسَّاسِ. وَلعلَّنا نَكُونُ بِذلكَ قَد ساهَمنا فِي إِضاءَةِ بَقعةٍ هامَةٍ فِي الفِكرِ الإِسلاميِّ.

والله الموفق

سعيد صالح الغامدي

مقدمة

عقود مرت بدا فيها أن التيارات الإسلامية ظهرت فيها قوية، متنامية، أفقياً وعمودياً، ثم وصلت إلى الجدار، جدار بداية مصالح الآخرين، ولم تستطع تجاوزه، لذلك عادت إلى الوراء لتجتز وتعيد ما كانت استهلكته قبل ذلك.

عادت بعد استكمال مرحلة معينة لإعادة ذات المرحلة بسبب أنه لم يسمح لها بالانتقال إلى المرحلة التي تليها.. وهكذا ضاعت الكثير من الجهود والحماس والطموح.. وبدأ التساؤل:

هل فشل المشروع الإسلامي؟

وطبعاً فهذا الفشل إن كان واقعاً فعلاً فهو لا يعني فشل الإسلام، لذلك لا خير في التساؤل:

هل فشل المشروع الإسلامي؟

لماذا؟

الكثير من أبناء التيارات الإسلامية أنفسهم يقولون أن القافلة لم تصل إلى مقصودها، وقد ضاعت في صحراء قاحلة قاتلة، تذيبها طاحونة الضياع والتهيه والمحن.

غير أن كل ذلك فيما يبدو ورغم مرارته لم يستطع إذهاب غبش وضبابية المنظار الذي تنظر به هذه التيارات إلى المستقبل، هدفاً ودرباً موصلاً.

وحدثت مراجعات كثيرة، وارتدادات مريضة، لكنها كانت كلها للتلاؤم مع ما يراد للتيار الإسلامي، لا لما يريده هو نفسه، كانت تلك المراجعات للدخول في الجبة المفصلة سلفاً بأصابع أهواء الكبار، وهي الجبة التي كانت معروضة مع تجاهل الإسلاميين لها منذ بدء الطريق أو بداية ظهور تخوف الآخر على مصالحه.

وبعودة الكثير من التيارات الإسلامية إلى (بيت الطاعة) حدث انكسار فكري رهيب لا يمكن الوصول عبره وبه إلى الهدف القديم المسطر، ذلك لأن الجبة المفصلة ما خيطت للإسلاميين إلا لحجزهم عن هدفهم، فهل من المعقول أن يصلوا عبرها إلى ما يحقق نصرهم هم اللابسون الضعفاء كما يحقق هزيمة الحياطة!!؟

وكان لابد من مراجعة لتجاوز المرحلة السابقة، لا للعودة إليها بانضباط يطلبه الآخر.

هل تم تدجين التيار الإسلامي؟.

بعدم الالتفات إلى استثناء لا يقاس عليه نقول: نعم.

لقد تم تدجين الحركات الإسلامية، فعادت إلى بيت الطاعة،

لتتحرك في إطار محدد، وهامش مرسوم وما خرج عن ذلك كان تمرداً إرهابياً.

ولأن الأمر ليس ضحكة هازل، فإنه بحاجة إلى تأمل طويل ومراجعة دقيقة للمراجعات التي تمت. مراجعة تقايض المصالح بالمصالح لتحقيق مصلحة الإسلام، ولا تقايض بأجزاء من الإسلام لا تتلاءم مع أهواء الآخر، لتحقيق مصلحة هذا «الآخر».

العملية تبدو مؤلمة، ودائماً يكون المشروط قاسياً، لكن الحالة تقتضيه وتطلبه.

لابد من محاسبة للماضي بوجوهه وأساليبه وطريقة أدائه، قبل التخطيط للمستقبل، بل إن هذا التخطيط ذاته لابد أن يمتد إلى خلاصة دقيقة لما حصل في الماضي.

إن عملية إنقاذ المشروع تتطلب تخليصه من شوائب التقصير البشري الاجتهادي، هذا التقصير الذي قد يكون نتيجة خوف، أو هوى، أو طمع، وهو ما نسميه متطلبات الضعف البشري، إذ أن هذه المتطلبات إذا ما قرئت بالكمال، وهو هنا الإسلام شأبه وقصرته تطبيقاً عن منزلته النظرية المثالية.

إن دراسة تتبعية لما حدث للتيارات الإسلامية ولمساراتها سيضعنا أمام حقائق هامة لابد من مراعاتها لضبط تخطيط المسار مستقبلاً. وقد كان المنظرون الإسلاميون دائماً يكرسون فكرة الانتقاد للآخر،

وتغيب النقد الذاتي الذي يعتبرونه خروجاً عن الجادة، ومحاسبة للضحية. لذلك كان الأولى بالنسبة لهم هو تعليق الهزائم والمحن والانتكاسات على مشاجب الأعداء، وفي أعناق الآخرين، ولا مسؤولية آنذاك للضحية ما دامت ضحية، لكن للقرآن الكريم نظرية غير هذه، فهو يرى أن الانتكاسات تحدث بما كسبت الأيدي.

«ولمّا أصابتكم مصيبة قد أصبتم مثليها قلتم أنى هذا؟ قل هو من عند أنفسكم» (قرآن كريم).

إن المصيبة تأتي جزاء على مصيبتين (مثليها)، لذلك لا بد من الاهتمام بالنقد الذاتي لارتكاب المصيتين قبل نقد «الآخر» الذي كانت مصيئته جزاء ونتيجة، لها ما يستدعيها من الكسب الذاتي. والتقصير الذي وقعت فيه التيارات الإسلامية طوال العقود الماضي ليس هيناً، فقد حدث أن تضخم الاهتمام بالجانب الميسور أو المسموح به من الإسلام على حساب الجانب المنوع، أو الشائك.

لذلك قصر مستوى الأداء عما يتطلبه الواقع، وظلت جوانب كثيرة هامة، بعيدة عن ممارسة الإسلاميين، ومن ذلك لعبة المصالح الدولية، بكل ما يدخل في إطارها، وما يستظل بجذرها من المجالات، المالية، والإعلامية، والقانونية، والسياسية... وقد أدى التقصير في هذا المجال إلى تلقي ضغوطات في المجال المتبقي، فوصل الأمر بالإسلاميين إلى أنهم منعوا من طباعة كتب، أو إلقاء

محاضرات، أو تكوين نقابة مهنية، رغم أن كل ذلك واقع في دائرة المسموح به الذي ارتضاه الإسلاميون لأنفسهم لإرضاء الآخر، لتلا يصطدموا به، أو يهددوا مصالحه وهواه.

وعلى الإسلاميين أن يكون لهم من الشجاعة ما يجعلهم يعترفون أنهم كانوا ضحايا تقصيرهم، لأن التقصير فيما لا يحرز إلا غلاباً، وعدم نيل ما لا يعطيه الآخر من نفسه يعد مساساً ليس بالأشخاص، بل بالفكرة ذاتها، لذلك تم تقزيم الإسلام، وقصره على أجزاء معينة لا تتماس مع مصالح الآخرين.

والحياة تقتضي المراحة، ولعبة المصالح تقتضي التدافع، والتدافع هنا أبجدية مهضومة إذا كانت وفق الضوابط المعروفة، لا إرهاباً وخروجاً عن القانون كما يظن البعض ممن يتهيبون من دخول معترك التماس مع مصالح الآخرين، لتحصيل المصالح الذاتية.

إن الاحتكارات الدولية بالمنظور الأخلاقي جريمة وإرهاب، غير أنها في الواقع الاقتصادي والسياسي العالمي اليوم ثابت مسلم به، وأبجدية معترف بها من الأبجديات التي يستوعبها القانون ولعبة المصالح.

وقد كتبت في ذلك مؤلفات عديدة، منها: «الاحتكارات البترولية وسياستها الدولية» (لدانيال دوران)، غير أن الإسلاميين ظلوا بعيدين كل البعد عن لعبة المصالح الكبرى، لذلك لم يكن يحسب لهم حساب في رسم خرائط الوجود والنفوذ في العالم.

إنهم شبيهون يتامى استبعدوا من قسمة ميراث أيهم لضعفهم، وللؤم الطامعين المستحوزين على حقهم. غير أن لعبة المصالح لا تعني لعبة المفاسد إلا إذا كانت هذه المفاسد جزئية، تتعمل كوسائل للوصول إلى المصالح، لا كأهداف في حد ذاتها. ويبقى التحدي قائماً، وخطيراً لأنه على ضوءه يتحدد مصير التيار الإسلامي.

المطلوب تحرير المقرر

حينما نتحدث عن الإسلام، فإننا نقصد مجموع ما جاء في هذا الدين الذي جاء به محمد صلى الله عليه وسلم، وطبعاً فإن أي إنقاص من هذه الكتلة النورانية سيكون له تأثيره على معنى الإسلام، حتى إنه في بعض الأحيان قد يخرج إلى معنى آخر، بعيد عن معناه، فمثلاً لو أننا قلنا أن الإسلام هو توحيد الله تعالى، وقصرناه على ذلك، فإننا سنجده يتماهى مع دين الصابئة، أو مع اليهودية والنصرانية.

لذلك لابد لكي يكون الإسلام إسلاماً أن يكون كاملاً غير منقوص.

وقصر الدين على بعض أجزائه أمر قديم، فالأخبار، والرهبان مثلاً أخبر عنهم القرآن الكريم أنهم يجعلون الموحى إليهم في قراطيس يدونها ويخفون كثيراً، وعملية الإخفاء هي إنقاص من كلية وشمولية الدين. ولهذه العملية التجزيئية المقيتة أسبابها التي ترجع إلى هوى النفوس، فحين يتضارب هوى النفس مع التنزيل ويتم تغليب الهوى يحدث الإعتداء على الدين.

لذلك عمد اليهود إلى إخفاء بشارة التوراة بمحمد صلى الله عليه وسلم.

وهو النفس يمليه الخوف على النفس، أو المال أو المنصب الديني أو السياسي أو الاجتماعي: أو غير ذلك.

غير أن الذي يهمننا، هو أنه حين تحدث تجزئة للدين، ويحذف منه إخفاء، أو منعاً، يحدث مع ذلك تحوير كبير للاسم «الإسلام»، فالإسلام هو جميع أجزائه، وحين يتم شطب بعضها، فإنه لن يكون إسلاماً، بل قد يكون شيئاً آخر غير الإسلام، بل ربما نقيضاً له، لنعطي مثلاً على ذلك:

إن الصلاة من الإسلام، وتحريم الخمر من الإسلام كذلك، فلو أن شخصاً ارتضى الصلاة، والخمر، فإن هذا التجزئ مسيء إلى الإسلام، ولنا أن نتأمل صورة شخص يصلي وفي جيبه قنينة خمر، يرتشف منها بين الركعات، وأثناء التشهد الأخير!!!.

إن الأمر يبدو مشيناً ومقززاً، لذلك فإن الأجزاء المتروكة من الإسلام تضرب الأجزاء المأخوذ بها منه، تماماً كما يفسد احتساء الخمر هنا فرض الصلاة. وهذا مذهب نواصي قديم، وقد أثير عن أي نواص أنه كان يقول في بعض أشعاره أنه يجرع من الخمر جرعة، ثم يقرأ عليها آية، فيمحو هذا ذاك. والحقيقة أن الواقع الجاهلي اليوم يضغط باتجاه التقليل من المساحة الإسلامية الطبيعية، فيتم منع أو مصادرة أو التهيب من جوانب عدة في الدين العظيم ثبتت بالكتاب أو صحيح السنة.

وتحت الفتنة والتضييق تتم الاستجابة لهذا الضغط، وبالتالي

من الهجرة الى الحبشة الى الهجرة الى لعبة النقط والمصالح

للمعنى الجديد المجزأ للإسلام، حتى من طرف دعاة الإسلام أحياناً، فتراهم ينكرون ما هم مقتنعون به مجاراة لأهواء ومطالب من هو أقوى منهم.

وبهذا يتم تبني مهمة التبشير بإسلام قاصر، ناقص، مجوج الصورة، وهو الذي تعارف الكثيرون على تسميته بإسلام علماء السلطان. والذي هو دين حسب الطلب والرغبة السياسية.

وهذه الصورة الممجوجة للمعروض المفصل حسب الأهواء هي التي أحدث نفرة كبيرة أفرزت ظاهرة المزايدة على علماء التفصيل، وظهور بدائل غير رسمية لهم، متمثلة في دعاة جريئين اقتحموا دائرة الممنوع، ليقولوا المكوت عنه، وليعتبروا بذلك المثلين الحقيقيين للإسلام بشموليته.

وصار الحديث عن أجزاء المفاصلة بين الفريقين هو الميزان الحقيقي للمصادقية عند الكثير من الشباب، بل ومجموع الأمة.

إن عرض الإسلام بسقف منخفض يُعد جريمة عظيمة، لأن ذلك يعني قصوره عن استيعاب الطموحات العليا المتباعدة للأشخاص.

فمثلاً الإسلام هو دين الشجاعة، فإذا رأى منه الناس جبناً، فإنهم يبحثون عن الشجاعة في غيره، وهذا يعني قصوره عن استيعاب متطلباتهم.

لقد كانت عند الجاهليين قبل الإسلام الكثير من الأخلاق الكريمة، وقد جاء الإسلام لينتجها «إنما بُعثت لأتمم مكارم الأخلاق» (حديث)، لذلك فوجئ الجاهليون وهم أهل الكرم، والنخوة، والشجاعة، والبسالة، بما هو أعلى سقفاً منهم في النخوة، والكرم، والشجاعة، والبسالة، وغيرها، لذلك أذهلهم هذا الدين، ورفعوا رؤوسهم إلى سقفه العالي، ولو أنه كان دين شح، أو جبن، أو عجز، لكانوا يرمقونه من علياء أخلاقهم انتقاصاً، ولكان قاصراً بذلك عن أن يحتوي أخلاقهم الكريمة، ويزايد عليهم فيها.

لذلك ففي الأجزاء القاصرة أو المحذوفة من الإسلام يلجأ الناس إلى البحث عن استكمال لهذه الأجزاء في ديانات أو مذاهب أو مناهج أخرى.

ولأن الحياة تأبى الفراغ، فإنها تملأه بأي شيء بديل. لذلك ظهر في كثير من الأقاليم من الشيوعيين أو الليبراليين من أبلى بلاء لم يله المسلمون في مواجهة الظلم، أو الوقوف إلى جانب المستضعفين، وحين يفتقد هؤلاء المستضعفون النصير الإسلامي، فإنهم يبحثون عن نصير غيره، لا يهم أن يكون «تشي غيفارا»، أو «ليش فاليسا».

لذلك لابد من عرض الإسلام كاملاً.

وهنا تظهر حقيقة مريعة، وهو أنه لا مجال في الواقع لعرض الإسلام كاملاً، فهناك قوى ضاغطة، تدفع نحو تقزيم هذا الدين،

ومصادرة الجوانب الفعالة فيه، وأنداك فهي لا تسمح فيه إلا بما يرضي هواها، ومالا يتصادم مع جاهليتها.

وطبيعي أن يدافع أهل الأهواء عن أهوائهم، لكن غير الطبيعي هو أن يتجيب المسلمون لهذه الأهواء، ويلتزموا بدائرتها وحدودها، بل ويصبحوا من جنودها والمدافعين عنها.

وقضية عرض الإسلام كاملاً، قضية غير قابلة للتنازل، لذلك فالمسقوط في دائرة الالتزام بالمصادرة والتجزئ، يعد، ومهما كانت المبررات والمخاتلات، مؤامرة كبيرة وخطرة على هذا الدين.

وَأنداك فإن المسلمين أمام واقعين:

- إما الاستجابة للواقع، وبالتالي القبول بالمساحة المتاحة وعدم الخروج عنها، مع الحلم بالوصول عبر هذه المساحة إلى التغيير والتربية.

- وإما ترك التربية، وبالتالي اعتناق فكرة التغيير عبر الحكم تغييراً طبيعياً حسب شمولية الإسلام.

إن الاختيار بين هذين الخيارين يعد إجابة على سؤال هام لا يجب على الفكر الإسلامي أن يعفي نفسه من الإجابة عليه، وهو:

- هل الواجب على المشروع الإسلامي أن يستهدف حُكم الناس أم تربيتهم!!؟

هنا يجب أن نوضح خدعة كبيرة، انطلت على الكثير من

الدعاة والمفكرين الإسلاميين طوال قرون ماضية، وهي أن الخلافة أو حاكمية الإسلام لابد أن تستعاد عبر التربية، وهنا يجب أن نعود إلى التاريخ، ففيه بيان واضح كوجه الصبح في هذه القضية، فبعد موت النبي صلى الله عليه وسلم، بدأت العواصف تندفع نحو جدار الأمة، بدء بما حدث في سقيفة بني ساعدة، والاختلاف حول من يخلف رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكانت الثغرة التي تدخل منها هذه العاصفة ثغرة سياسية، وليست تربوية، إذ يستحيل أن تهتز تربية جيل رباه رسول الله صلى الله عليه وسلم، في أسبوع، وهو الفترة الفاصلة بين وجوده وغيباه صلى الله عليه وسلم.

إنَّ حساب التربية ليس هو حساب السياسة، لذلك كان من الممكن أن تضيق الخلافة وحاكمية الإسلام ببداية ظهور الاختلاف، وكذا ظهور الردة والفتن، وهنا لم تكن المعالجة تحتاج إلى تربية أو كلام، ودروس ومواعظ.

كان الموقف يحتاج إلى عزيمة رجل، وكان ذلك هو أبو بكر - رضي الله عنه -.

وأدرك الأعداء بعد ذلك أن قتل الإسلام وإضعافه يجب أن يكون بضرب السلطة السياسية فيه، لذلك بدأ الأمر على الخليفة، عمر، وعثمان وعلي بعد ذلك، رضي الله عنهم.

لنضع المجهر الآن على مرحلة عثمان بن عفان وعلي بن أبي

طالب رضي الله عنهما، فلقد كثرت الفتنة عن أنيابها وبات من الواضح أنه من الواجب إحداث تغييرات سياسية لمواجهة المرحلة، وكان من الواجب أن تكون تلك التغييرات في سياسة الحكم، لأن المرحلة كانت تشهد تغيراً من الناحية الروحية، والأخلاقية، والفكرية، لذلك كان لابد من إحداث تغيير سياسي إزاء ذلك.

كيف؟

إن حكم مجموعة تقية نقية، ليس كحكم مجموعة أقل منها تقوى ظهر فيها النزوع نحو أفكار الجاهلية القديمة بظهور المتسللين إلى الدين من المولدين والأعداء والكائدين.

حكم المجموعة النقية قد يتيسر بالقرآن، أما غيرها فلا بد لضبطها من سلطان. كانت هذه هي نقطة التحول من الخلافة، لذلك كان لابد أن يواكب هذا التغير في عقليات المحكومين تغيير آخر في طريقة حكمهم، ولم يكن من الممكن الحكم في زمن الفتنة بما كان يحكم به زمن الأمن، كما لم يكن من الممكن حكم أناس دبّت فيهم القلاقل، بما كان يحكم به من كان قبلهم من آبائهم الصحابة.

لقد مرت سنوات اقتضت إحداث تغيير في أساليب، لا في جوهر، الحكم.

لذلك كان في نزع عثمان، رضي الله عنه، ضعف، كما أشار

النبي صلى الله عليه وسلم، وقد كان الأمر يحتاج منه بالتعبير المعاصر إلا إخراج الدبابات إلى الشارع لحماية الدولة الإسلامية أمام ما يتهدها من أخطار بقيت آثارها إلى اليوم.

وقد استتب الأمن بعد ذلك لمن ملكوا ملكاً عضوضاً، وقد كانت الظروف تتطلب ذلك النوع من الشدة في الحكم، وطبعاً فليس المقصود هنا تبرير ما حملته فترات ذلك الملك بين جنبيها من الانتهاكات والتجاوزات الشرعية، بل المقصود هو أن خلافة النبوة طريقة شرعية في الحكم يمكن أن يحفظها القرآن كما يمكن أن يحفظها السيف، وهنا لا يجب الخلط بين جوهر الحكم وبين وسيلة التطبيق لذلك الجوهر.

وقد قاتل أبو بكر الصديق رضي الله عنه المرتدين، وقمع الفتنة، ولم يُسم حزمه هذا خروجاً عن معنى الخلافة، لذلك لم يكن استعمال القوة من عثمان رضي الله عنه، لو حدث ذلك ليخرج حكمه رضي الله عنه عن معنى خلافة النبوة.

فهل كان عثمان بن عفان، أو علي بن أبي طالب رضي الله عنهما وقد داهمت الفتن الإسلام أثناء حكميهما أن يقولوا أن الواجب الآن إعادة تربية الأمة للعودة للخلافة إلى صورتها التي كانت عليها في زمن أبي بكر وعمر، رضي الله عنهما؟.

إن التربية ليست سوى الخدعة التي يتم الهروب إليها لاستنزاف وإهدار قدرات المسلمين.

فكيف تتم تربية أمة إسلامها مُصادَر؟!! وبماذا تتم تربيتها؟!

أَعْلَى منهج المصلّي الراضع قنينة خمره؟!!

إن التربية مع انعدام «المقرّر» أو تجزيته ومصادرته تعد كلاماً لا معنى له، ومشروعاً فاشلاً، لذلك لا بد أولاً من تحرير المقرّر، وبعد ذلك نتحدث عن التربية.

إن التحرير هنا لا يتم إلا بالخروج عن دائرة الضغط، والهجرة إلى آفاق مفتوحة يمكن أن يحتضن فيها المسلم دينه كما أنزل لا كما يريده أصحاب الأهواء.

غير أن هذه الهجرة المطلوبة تحتاج إلى فهم جديد، فقد تغيرت المعطيات، ولم يعد بالإمكان فهم الهجرة بمعناها القديم.

إن الهجرة التي يجب أن يتبناها التيار الإسلامي اليوم، هي الهجرة إلى منطقة المصالح، والتي يتم فيها التماس مع القوى الكبرى والمتنفذة.

وطبعاً، فبالنظر إلى المعطى المكاني لا يعد الانخراط في لعبة التماس المصلحي هجرة، لأن الواقع يقول أن المصالح الغربية موجودة في قلب العالمين العربي والإسلامي، وهو ما يجعل أكثر الاحتكاك دائراً في المجال المكاني الإسلامي، وهو ما ينفي وجود النقلة (الهجرة) المكانية.

غير أن هذا الانخراط في لعبة المصالح يعدّ بالمعنى الجديد هجرة،

لأن المقصود بالهجرة الجديدة، الهجرة المعنوية، وهي الخروج من دائرة إلى دائرة جديدة، من مجال تواجد إلى مجال تواجد آخر. إن الهجرة إلى المجال الجديد يجب أن يكون من أهدافها المضبوطة تحقيق الأمن والعزة للمهاجرين، تماماً كما تحقق ذلك بالهجرة إلى الحبشة أو المدينة، وإلا فما فائدة الهجرة؟

ولنا أن نتصور إن كان الاقتصادي أو الإعلامي أو القانوني المسلم المتشابك المصالح والصدقات والعلاقات مع القوى الكبرى سيتلى بما كان يتلى به الداعية المسلم، وهو يلقي خطبة لا تعجب الآخرين، أو يسعى إلى نشر فكرته عبر مطبوع غير مرخص له.

إن المجال الجديد، مجال نفوذ، فالمال نفوذ، والقانون نفوذ، والخروج إلى دائرة الضوء العالمية نفوذ، والخروج من دهايز السرية المستدعية للاتهام إلى الممارسة الجهرية لما يمارسه الكبار من أعمال، نفوذ أيضاً، والنفوذ يعني الخروج من دائرة الاستضعاف، وهو ما يهدف إلى تحقيقه من خلال الهجرة المصلحية، والتي يأتي في مقدمتها ولوج لعبة النفط، والانخراط فيها.

الهجرة الجديدة المطلوبة

جاء في السيرة النبوية لابن هشام^(*):

«قال ابن اسحاق: فلما رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يصيب أصحابه من البلاء، وما هو فيه من العافية، بمكانه من الله ومن عمه أبي طالب، وأنه لا يقدر على أن يمنعهم مما هم فيه من البلاء، قال لهم:

لو خرجتم إلى أرض الحبشة فإن بها ملكاً لا يُظلم عنده أحد، وهي أرض صدق، حتى يجعل الله لكم فرجاً مما أنتم فيه، فخرج عند ذلك المسلمون من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، إلى أرض الحبشة، مخافة الفتنة، وفراراً إلى الله بدينهم»، وقد بني على ذلك مشروعية الهجرة هروباً من الافتتان في الدين، والمقصود بالدين هنا كل أجزائه، فالافتتان عن ترك الصلاة، والافتتان عن توحيد الألوهية، والافتتان عن الاعتقاد بأن الحكم لله، وغير ذلك، كله مما تُشرع له الهجرة.

لذلك تطرح مسألة وجوب الخروج من الأرض التي يؤذى فيها المسلمون لدينهم في هذا الزمان طرْحاً مُلْحَاحاً.

(*) السيرة النبوية لابن هشام (١ - ٢) - ٣٢١ - ٣٢٢.

وفي الحين الذي يرى فيه القابلون بما استبقته وسمحت به أهواء الكبار من الدين، عدم الهجرة والصبر على التربية والدعوة في الهامش المسموح، كونه لا هجرة بعد الفتح، حسب ما يفسرون، يرى غيرهم أن الفتنة عن جزء تريد طعنه الأهواء، هو فتنة عن الدين، تشرع له الهجرة.

وقد قال الله تعالى في القرآن: ﴿الذين تتوفاهم الملائكة ظالمي أنفسهم، يضربون وجوههم وأدبارهم، قالوا فيما كنتم، قالوا كنا مستضعفين في الأرض، قالوا أو لم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا﴾.

إن قراءة «الهجرة» قراءة بسيطة وإسقاطها بذات البساطة على الواقع المعقد الذي نعيشه اليوم يُعد قصوراً كبيراً ستكون له ظلاله المساوية على مستقبل المشروع الإسلامي، ذلك لأن واقع الأمس، والذي وقعت فيه الهجرة، ليس هو واقع اليوم، فبالأمس كان المسلمون أفراداً قلائل نزعاً من القبائل، أما اليوم فهم أمة، ملتزموها يعدّون بالملايين، فأين ستهاجر هذه الملايين؟ أمام واقع الحدود المغلقة، والقوانين المتشددة للهجرة؟؟!

إن تهجير أمة كاملة أمر مستحيل، لذلك لا يجب قياس الواقع اليوم على واقع أيام الهجرة، إلى الحبشة.

ثم إلى أين ستكون الهجرة، والعالم محكوم بقوة واحدة تلتقط المهاجرين أينما كانوا، وتلاحقهم أينما مضوا؟! لذلك فالحديث عن

من الهجرة الى الحبشة الى الهجرة الى لعبة النفط والمصالح

الهجرة اليوم لا معنى له، إلا معنى هروب أفراد قلائل لا يمثلون نسبة تذكر في مجموع المبطلين الذين تراد فنتهم عن دينهم. إن هروب هذه المجموعة القليلة لا يحل المشكلة، ومع بقاء المشكلة قائمة لا بد من البحث عن حل آخر، يقوم مقام الهجرة. فما هو هذا البديل؟

منذ سنوات كانت الهجرة المكانية أو الجغرافية ممكنة، بناء على قضيتين اثنتين.

الأولى: قيام العالم على قطبين غربي وشرقي، وكان بالإمكان لأعداء أي قطب من هذين أن يجدوا الحماية أو الدعم عند القطب الآخر، كما كان الأمر بالنسبة للمجاهدين الأفغان حين تقاطعت مصالحهم مع المصلحة الأمريكية في مواجهة الاتحاد السوفيتي.

الثانية: استغلال الإسلاميين لهوامش الخلاف بين الدول، وبناء تحالفات موضوعية على خلفية ذلك، ولم يكن من الصعب وجود معارضين إسلاميين وحتى ثوريين لكل بلد في بلد آخر.

غير أن هذا الواقع لم يعد موجوداً اليوم، فبانهيار الاتحاد السوفيتي، بقيت هناك قوة واحدة هي الولايات المتحدة الأمريكية، وانحى هامش الاستفادة من وجود القطب الشرقي، وصار كل ما يحدث في العالم يقاس بمصلحة الولايات المتحدة الأمريكية، ومشروعها الكوني، وإذ ذاك فقد صار مجاهدو أفغانستان وحتى الشيشان يهددون المصالح الأمريكية قبل الروسية، لدرجة أن روسيا

لما أعلنت منذ مدة عن تسلل العديد من أعضاء القاعدة إلى جيورجيا، مستغلة هذا الإدعاء في إطلاق الغرب والولايات المتحدة الأمريكية خصوصاً ليدها لإنهاء محاولة الجيورجيين الاستقلال عن النفوذ الروسي، استغلت الولايات المتحدة هذه التصريحات، وأرسلت خبراءها إلى المنطقة، باعتبار أنها الأولى بمحاربة الإرهاب أينما كان. وقد رأى بعضهم أن التصريح الروسي الذي لم تحسب موسكو حسابه كان بطاقة دعوة للأمريكيين لتركيز نفوذهم في المنطقة التي كانت لعقود ممنوعة عليهم كونها واقعة ضمن النفوذ السوفييتي. لذلك فلم يعد بالإمكان استغلال ورقة التعدد القطبي للاختفاء من قطب وراء آخر.

ومن ناحية أخرى فقد زال هامش استغلال التباينات والخلافات بين الدول، ولا يعني ذلك، طبعاً زوال الخلافات ذاتها بين هذه الدول، لكن الذي حدث أن أمريكا لم تعد تسمح لأي دولة باستضافة إسلاميين، والدولة التي تخالف ذلك تُعدُّ راعية للإرهاب، وتؤخذ بجريرة ذلك، ومع تحول الإسلاميين إلى العمل المسلح في أكثر من بلد (الجزائر، مصر،...) أصبح من المخرج لأي بلد القبول بهجرة إسلاميي البلد الآخر إليه.

وخلاصة كل هذا أن الهجرة المكانية أصبحت غير ممكنة كهجرة ذات طابع ديني، سياسي. يمكن أن يهاجر أفراد إسلاميون هجرة إنسانية مع تخليهم في البلد المضيف عن أي نشاط، لكن أن

يهاجروا هجرة إسلامية (دينية) تعني الانتقال إلى ساحة أرحب للنشاط، وهوامش أفضل لالتقاط الأنفاس وإعادة الانتظام، أو لاتخاذ البلد المضيف قلعة جديدة للهجوم على البلد الأم، فذلك أمر غير ميسر، سواء كانت الهجرة دينية اعتقادية كهجرة الحبشة، أو هجرة مشروع كهجرة المدينة المنورة.

فإذا ما اتفقنا على أن الهجرة المكانية (الجغرافية) اليوم غير ممكنة، فإن ذلك يلجئ التيارات الإسلامية إلى البحث عن هجرة أخرى، بديل للهجرة القديمة.

ولنضع أيدينا على هذا البديل، يجب أن نقول أولاً، وقبل ذلك أن الهجرة الاعتقادية هي الخروج من دائرة الضغط، أما هجرة المشروع فهي إخراج الإسلام، من دائرة الضغط والحصار والتجزئة، للحفاظ على شموليته وكماله. والهجرة المكانية تعني الخروج والانتقال إلى «المنطقة الآمنة»، وهذه المنطقة هي منطقة مكانية، (الحبشة، المدينة..). وقد تبين أن هذه المنطقة المكانية الآمنة صارت منعدمة اليوم، لذلك لابد من البحث عن منطقة آمنة أخرى، حتى وإذا لم تكن مكانية، فالمهم ليس المكان، والعبرة ليست بالتحول الجغرافي، بل بالعلّة التي تنتظم معها الأحكام الشرعية، والعلّة هي الأمان، وإذا لم يكن هذا الأمان بالانتقال في الخريطة الجغرافية (المكانية) فيمكن أن يكون بالانتقال ضمن خريطة النظام العالمي، أو كما يقول البعض خريطة النفوذ، أو لنقل الخريطة السياسية، ولابد

حيثُ من أن يعرف المهاجر مناطق النفوذ على خريطة النظام العالمي الجديد، وهذه المناطق هي مناطق تموقع، لا مناطق مكانية، إذ يمكن لحركة تتبنى موقفاً ما أن تخرج من تحت الضغط دون هجرة مكانية. ويبدو الأمر شائكاً جداً. فما هي المواقف التي إذا تبناها التيار الإسلامي خرج بها من المحنة!!؟

إن هذه المواقف ليست ثابتة، وهي متغيرة بتغير مواقف ومواقع الآخرين، لذلك يكون من اللازم متابعة الأحداث والتفاعل معها بما يتقاطع مع مصالح الآخرين ويضمن للمسلمين مصالحهم دون أن يهدروا مبادئهم.

إن المصالح اليوم مصالح اقتصادية وجيوبوليتيكية بالدرجة الأولى، ولذلك لا يجب على المبادئ والعقيدة والقيم أن تدخل مجال التنازل والتقاسم والتفاوض. ومشكلة التيار الإسلامي تكمن في كونه لا يقرأ خريطة النفوذ والمصالح المتحركة، وإذا قرأها مرة واستفاد من ذلك فإنه لا يتابع تلك القراءة ولا يداوم عليها، وذلك خطأ، لأن المتغير يحتاج إلى متابعة وتحول لا إلى ثبات. وخريطة المصالح متحركة ومتبدلة.

لقد وقعت أحداث أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١م، ورفعت الولايات المتحدة الأمريكية، كرد فعل على ذلك، شعار «محاربة الإرهاب»، ووجدت كثير من الدول أن ذلك يعد فرصة لها لمحاربة أصوليتها، واندمجت في المشروع، مشروع الحرب على الإرهاب، مستغلة

من الهجرة الى الحبشة الى الهجرة الى لعبة النفط والمصالح

تبني أمريكا له، وهذا يعد، من هذه الدول، استغلالاً للظرف،
ولخريطة المصالح.

وفي الحرب الأمريكية على العراق لإعادة رسم خريطة المنطقة
برمتها، وجدت الكثير من الدول التي استغلت شعار الحرب على
الإرهاب نفسها هذه المرة ضحية، وكان على التيار الإسلامي أن
يستغل المرحلة لصالحه، وهي صالحة لذلك بكل المعايير، غير أن
ذلك لم يحدث، وضاع قول الشاعر:

«إذا هبت رياحك فاغتنمها»

إن مفهوم الهجرة الجديد يتبلور اليوم حول هذه الأبجديات
المصلحية الاستراتيجية، لا المكانية الجغرافية مثلما كان عليه الأمر
في الماضي.

إن الشيء الوحيد الثابت في السياسة هي أنها غير ثابتة، لذلك
لا يمكن متابعة التحولات والتغيرات والتقاطعات والنزقات،
والتحالفات والانفصالات بعقلية جامدة على نقطة واحدة لا
تنزحزح عنها.

وفهم هذا، والسعي فيه، هو أكبر تحدٍ يواجه الجماعات
الإسلامية ومستقبلها، وعليه يتقرر مصيرها: إما البقاء وإما الاندثار.

obeikandi.com

مصلحة لعبة النفط

إن الحديث عن الهجرة إلى المصالح، يجعلنا نبدأ أول ما نبدأ بالنفط باعتباره المصلحة الكبرى واللعبة الأخطر للدول، وفي ٢٠ ديسمبر من سنة ١٩٥٦، وقف «جي موليه» رئيس الوزراء الفرنسي يعلن من فوق منبر الجمعية الوطنية: «أخيراً جاء الوقت الذي نعلم فيه أن المساومة على البترول يمكن أن تصبح حقيقة واقعة».

وفعلاً فمن ذلك الوقت إلى الآن تركزت أهمية البترول، وصار بحق ضابط العلاقات بين الأقاليم، لدرجة أن القوى الكبرى لم تعد تملك أمام توقف تدفقه إلا أن تختار أحد أمرين:

- إما أن تموت.

- وإما أن تقتلَ غيرها.

لذلك يدل البحث في خلفيات العديد من الحروب التي شهدتها العالم أنها كانت حروباً نفطية.

وهذا يؤكد ما قاله منذ عقود الأمريكي «أنطوني إيدن» خلال انعقاد مؤتمر لندن الشهير:

- «أنتم تعلمون أننا سنقاتل من أجل البترول».

ومعلوم أنه لم يكن لدى الأمريكيان من البترول قبل أن يعطيهم «لورد كيرزون» جزء من الشرق الأوسط في سنة ١٩٣٢م، ما يستطيعون به إشعال مصباح أحد عمال المناجم، كما قالت جريدة «ديلي اكسبريس» في أحد أعدادها.

ومنذ اكتشاف بئر البترول في تيتوس فيل Titusville في ولاية بنسلفانيا في الولايات المتحدة الأمريكية في ٢٧ آب ١٨٥٩م، لم ينته الاعتماد الأمريكي على هذه الثروة، بل إن البعض يرى أن العصر الأمريكي بدأ مع «العصر النفطي» وقد هيمن «روكفلر»^(١) على الصناعة البترولية الأمريكية والعالمية مدة نصف قرن، ثم ظهر كارتل البترول العالمي الذي تأتي في رأس قائمته شركتا «الستاندارد أويل أوف نيوجرسي» وريثة ستاندرود روكفلر التي رحلت عام ١٩١١ و«الرويال دوتش شل» تليهما «بريتش بتروليوم» و«المجولف» و«الكساس» و«الستاندرود أويل أوف كاليفورنيا» و«السوكوني موبيل أويل».

واليوم يزداد هاجس البترول ليكون الأيقونة الأشد حساسية في جهاز العلاقات الدولية، إذ أن الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً تستهلك يومياً من ١٨ إلى ١٩ مليون برميل من النفط، وهو ما ينبئ عن ارتكاز اقتصادي ضخم على هذه المادة حتى يقال أن النفط هو العصا التي يرتكز عليها التمثال الأمريكي، والتي يسقط

١ - جون ديفيس روكفلر.

بانتهاؤها، لذلك تبدو ضراوة الدفاع الأمريكي عن المصالح النفطية. والسعي إلى وضع اليد على منابعه، لتأمين تدفق هذه المادة.

ولاشك أن الكثير من الملفات والقضايا تحسم سياسياً لصالح الاقتصاد، فمثلاً بالنسبة لقضية الصحراء الغربية في الشمال الأفريقي، تسير الأمور نحو حسم لصالح المغرب، كون ذلك يحقق المصلحة الأمريكية، ففي الثامن من شهر كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٣م كشف «واين مادسين» (صحفي أمريكي) في مجلة (كونتربانث) أن تعيين جيمس بيكر بمهمة الوسيط الدولي في النزاع في الصحراء الغربية هدفه الرئيسي هو السيطرة على ما يمكن اكتشافه من نفط في تلك الصحراء المتنازع عليها، وجاء في التحليل أن إدارة بوش أخذت تجعل الرئيس الأمريكي من الموافقين على الاحتلال غير الشرعي الذي قامت به حكومة المغرب في أراضي الصحراء الغربية وإعطائه الشرعية، وهكذا فينتهي الأمر، حسب ما يخطط له جيمس بيكر، إلى اندماج الصحراء الغربية مع المغرب، وهو الأمر الذي تدفع نحوه شركات النفط الأمريكية وفي مقدمتها شركة «كير ماكغي» التي وضعت منطقة «بوجدور» ضمن خارطة المملكة المغربية، قبل أن يتم بت الأمم المتحدة في ذلك.

فهل تستطيع الأمم المتحدة التمرد على إرادة واشنطن؟ وهل تستطيع واشنطن أن تمرد على إرادة كارتل النفط!!؟

ورغم الأهمية التي يحوزها النفط في رسم خرائط العلاقات

الدولية اتصالاً وانفصالاً، واعتباره من أولويات القوى والدول في هذه الحقبة ذات الصبغة الاستعمارية الاقتصادية المسماة بالنظام العالمي الجديد، فإن التيارات الإسلامية رغم وقوعها في منطقة من أهم مناطق تدفق هذه المادة وإنتاجها، فإنها تبقى تستبعد من كل مشاريعها وحساباتها ونظرياتها.

بل إننا إلى اليوم لم نقرأ في برامج أو نظريات الجماعات الإسلامية ما يشير ولو إشارة إلى هذه الثروة.

وطبعاً فمن الخطأ الفادح أن لا تدرك هذه التيارات الإسلامية أهمية وجودها الجغرافي في هذا المفصل الاقتصادي والمصلي الدولي الهام، فما هي نظرية النفط عند الإسلاميين؟ وكيف ينظرون إلى هذه الثروة من خلال مشاريعهم ورؤاهم السياسية؟.

إننا نجزم أن كبار وقادة الجماعات الإسلامية لا يعرف الكثير منهم حجم الإنتاج اليومي في بلده، ولا سعر البرميل، ولا، ولا.

ففي أي مفصل يمكن التقاطع مع القوى العظمى إن لم يكن في مفصل النفط!!؟

إن حركة تحررية مثل البوليساريو في الصحراء الغربية، ستتهي إلى الفشل رغم رصيدها النضالي لسبب واحد، وهو عدم فهم تمفصلات العلاقات والأطماع الاقتصادية الجديدة في المنطقة، ذلك لأن الانحياز إلى الجزائر معناه استقبال الشركات النفطية الفرنسية،

وأمریکا لن تسمح بذلك، وصراعها مع فرنسا حول مناطق نفوذ في الشمال الأفريقي محسوم لصالحها، لا لصالح باريس، لذلك لعب المغرب بورقة التلويح للأمريكيين بصفقة استثمار النفط الصحراوي، ومنذ مدة طويلة كان «بيير فونتين» pierre Fontaine يقول في كتابه (السباق على البترول) «La Course au petrole» «ولم تكن الصحراء الغربية، حيث أكبر منجم للحديد في العالم ويقدر ما به بحوالي عدة مليارات من الأطنان وحيث النحاس والبترول، تتبع في يوم من الأيام مراكش، وإنما هي تهمة الأمريكان بسبب قربها من الأطلس»^{(٢)؟!!}، ورغم التماهي في المقصود هنا بين موريتانيا والصحراء الغربية، فإن عين الأمريكان كانت منذ القديم على هذه المنطقة، واليوم تتوافق الإرادة المغربية والأمريكية حول أولوية الشركات الأمريكية في الاستثمار النفطي في الإقليم، وهو ما ينهي النزاع الطويل نهاية اقتصادية لصالح الولايات المتحدة الأمريكية، وهو الحسم الذي تدفع ثمنه حركة البوليساريو عبر متبناها السياسي في تقرير المصير الذي سيكون اقتصادياً لمصلحة فرنسا.

إذن، لابد من قراءة خريطة المصالح قراءة جديدة خاضعة للمتغيرات العالمية، في إطار النظام العالمي الجديد القائم على الهيمنة الأمريكية، والتي سيعاد بموجبها رسم نطاق النفوذ الغربي على خلفية الأولوية الأمريكية، وانكماش النفوذ الأوروبي المبني على

عقلية المستعمرات القديمة. فالتيار الإسلامي ليس أحسن قراءة لخريطة المصالح من حركة البوليساريو، خاصة فيما يتعلق بأهم عنصر اقتصادي، سياسي اليوم وهو النفط.

إن تغيير أو تنصيب الأنظمة في مناطق النفط الحساسة والمهمة بالنسبة للأمريكان سيتم على خلفية الانسجام أو عدمه مع النظام العالمي الجديد كما تريده واشنطن، وهو ما يعني أن ذهاب ومجيء الأنظمة لن يخضع فقط لتحقيق المصلحة الأمريكية أو عدم تحقيقها، بل إن واشنطن ستذهب إلى حد المقارنة والموازنة بين مقادير ونسب ما يقدمه كل جناح أو تيار مرشح للحكم، ومن ثم اختيار الأكثر مرونة مع المصالح الأمريكية، وليس المرن فقط.

وأمام الانهيار المتتالي للكيانات والأنظمة في الدول النفطية أمام الهجمة الأمريكية الشرسة، نحو التعهد بتحقيق المطالب ومراعاة المصالح الأمريكية، سيصبح من المتحيل وجود شذوذ عن القاعدة يتبنى اللعب بورقة الضغط على أمريكا باستعمال النفط، مستنداً تاريخياً مثلاً إلى حرب رمضان، وبطولة الملك فيصل رحمه الله..

ولئن كان العصر السياسي الثوري قد قام على شعار المزايدة في التصلب أمام امتداد الأطماع الأمريكية، فإن هذا العصر الاقتصادي الجديد يقوم على عقلية التنازل، والانبطاح، والتنافس في ذلك أمام الإرادة الأمريكية، وهذا من أهم سمات هذه المرحلة التي يهيمن

من العجزة الى الحبسة الى العجزة الى لعبة النفط والمصالح

عليها شعار النظام العالمي الجديد ذي الصبغة الاستعمارية الاقتصادية.

وإذا أدركت التيارات الإسلامية هذا فعليها أن تحدد موقفها ليس من الولايات المتحدة والقوى الاستعمارية الاقتصادية العظمى، بل وأيضاً من المتنازلين أمام واشنطن وهذه القوى.

فهل ستلبس التيارات الإسلامية لباس الثورية والنضال لمواجهة الأنظمة المتنازلة المنبثقة والمزايدة عليها، وهو شيء سيثير الشعوب والجماهير فتصفق له طويلاً، تماماً كما صفقت عقوداً لخطباء تحرير فلسطين وللآشوري المنتظر صدام حين؟ أم أن هذه التيارات ستخلي مرة واحدة عن خطاباتها النارية، وأهداف إثارة الجماهير، للنظر بعين واقعية، إلى ما يحدث، وما ستؤول إليه الأمور؟!!

إن الأمر يحتاج إلى أكثر من هذه الدراسة لضبط خطوات وأجديات التعامل معه.

وهنا يجب أن ننتبه إلى شيء هام، يجب أن نكون متأكدين منه تأكدنا من كون الشمس تطلع من المشرق، وهو أن المصلحة بالنسبة للأمريكان مرجحة على كل ما سواها، وتحققها لا يتم النظر إلى ما سواها، ويمكن لواشنطن أن تتحالف مع الملاك كما مع الشيطان، لذلك، لم يهمها أن تجد نفسها في ذات الخندق الذي يقف فيه مجاهدو أفغانستان في حربهم مع الروس، وأنذاك لم يكن يهمها الحجاب الذي يفرضه المجاهدون على المرأة الأفغانية، ولا اللحى

الطويلة التي يرخونها، المهم هو اندحار الاتحاد السوفياتي، لذلك لا يجب على التيار الإسلامي أن يظن أن الولايات المتحدة الأمريكية تناوئه لأنه إسلامي، بل هي تفعل ذلك فقط لأن هذا التيار لا يتقاطع معها في مصالحها، وهذه السياسة المصلحية الأمريكية قديمة، وفي زمانه قال فرانكلين روزفلت:

«يجوز أن يصبح الروس أقوى جداً في أوروبا، ويبقى أن نعرف ما إذا كان هذا شر» فلا يهم أمريكا أن تقوى دولة أو كيان، ما دامت هذه القوة لا تعد شراً بالنسبة لأمريكا، ومثال ذلك، إسرائيل، التي تمتلك ٢٠٠ رأس نووي، وبرنامج تسليح فضائي، إن إسرائيل لا تشكل خطراً - رغم قوتها هذه - على واشنطن، بل الخطر من كيانات أخرى قد تكون أضعف: العراق، كوريا الشمالية، كوبا...

إن الذي يعرقل التيار الإسلامي عالمياً اليوم، ليس هو الإسلام، بل الصورة السيئة للإسلاميين، والتي تجعلهم في نظر الآخرين دائماً كضاربي مصالح، وسادّي قنوات ضرورية. والقوى الكبرى العالمية حين تحارب الإسلام فلظنها أنه هو الذي يفيض على أتباعه تلك الصورة المزعجة اقتصادياً وسياسياً، وإلا فما الذي يهم أمريكا العلمانية في الإسلام؟

وهنا لا نريد أن نعود إلى مناقشة أن الغرب ضد الإسلام لأنه غرب صليبي، وغير ذلك من الكلام، فالحقيقة أن الغرب العلماني

ليس ضد الإسلام لأنه ضد المسيحية ذاتها، إنه لا يعترف إلا بالمصلحة، ولا يفهم إلا لغتها، ويكتشف المسلمون أنهم باقتحامهم الساحة وفق معايير مدروسة سيعدون الإسلام كدين عن منطقة العداء ودائرة الرماية، ولا ننسى هنا أن الولايات المتحدة الأمريكية، وفي سبيل تحقيق خطة الدومينو لتفكيك الاتحاد السوفيتي، أطلقت أيدي الجماعات الإسلامية، وغضت الطرف عنها، سواء في أفغانستان، أو الشيشان أو غيرها.

إن ما تسعى إليه الولايات المتحدة الأمريكية اليوم هو ذاته الذي بدأت السعي إليه منذ عقود، وفي أحد الآراء الألمانية التي ترجع إلى سنة ١٩٤٣م، جاء:

- «إن هدف الحرب التي تسعى إليها الولايات المتحدة هو الاستئثار بأكبر قدر ممكن من أقاليم البترول، بحيث تكون لها اليد الطولى على جميع بترول الأرض»^(٥)!!

إن هذه الأبجدية لم يفهمها ولم يستوعبها الإسلاميون إلى اليوم بمختلف خياراتهم، الهادئة والعنيفة.

فالثائرون الإسلاميون المتبنون لخيار العمل المسلح، وجدوا أنفسهم، بعد الخروج من الحقبة «القطرية» والدخول في المرحلة «الأمنية»، يعلنون عن مشروع محاربة الوجود الأمريكي في الدول

(٥) التسابق على البترول، لبيير فونتين.

العربية والإسلامية، والحقيقة أن استهداف هذا الوجود العسكري ليس في الأخير سوى درع حماية للوجود الاقتصادي (النفطي بالأساس).

فهل الحزم في توجيه ذؤابة السيف إلى الدرع، أم إلى ما خلف الدرع؟! إن عرض الجيف يستجلب الغربان، فهل الأولى ملاحقة الغربان، أم التركيز على الجيف؟

وإذا قلنا هنا أن الواجب هو الاهتمام بالنفط والاقتصاد، فليس معناه استعمال العنف في هذا المجال، بل إن الحؤول بين الغربان وبين الجيفة، قد يجعل هذه الغربان تتفاوض وتتنازل مقابل أن يخلى بينهما وبين ما تطلب.

وعلى المستوى السياسي، تسير مظاهرات الضغط والتنديد أول ما تسير إلى التمثيليات الدبلوماسية (السفارات) الأمريكية، لكن الذين يحركونها لم يدركوا ولو مرة أن تسير هذه المظاهرات إلى نقاط المصالح الاستثمارية والاقتصادية لأمريكا، على امتداد الوطن العربي والإسلامي، أشد تأثيراً على واشنطن وأجدى نفعاً لمحركي المظاهرات.

وحين تحاصر السفارات الأمريكية، فإن المنزعج الأول الذي لا يقطع رنين الهاتف في مصالحه ومكاتبه هو وزارة الخارجية، أما حينما تحاصر أو تطوّق المصالح الاقتصادية، فإن الذي يتحرك هو متنفذو المال والاقتصاد وصناعة النفط في كل أمريكا، وأنداك لن

ينقطع رنين هواتف هذه الجماعات المتنفذة عن البيت الأبيض لأن مصالحها هي، لا مصالح الحكومة، في خطر.

غير أن لعبة النفط لم تعد خاضعة للميكانيزمات والأبجديات ذاتها التي كانت خاضعة لها في الماضي، لذلك قلنا أن خريطة المصالح ليس لها ثبات، إنها شبيهة بالرمال المتحركة التي يُذهب فيها الغد معالم أمسه..

فمثلاً منذ سنوات، وزمن الثنائية القطبية كان بالإمكان الحديث عن الاستفادة من المنازعات الغربية، إذ يلجأ البلد النفطي العربي أو الإسلامي إلى عقد صفقات مع طرف من أطراف النزاع، لينتهي بذلك الخلافات والأطماع الغربية المحوّمة حول حِمَاه..

اليوم كل هذا غير موجود، فلقد أصبحت أمريكا هي القوة المتفردة في بسط النفوذ والسيطرة، وكل الذين سواها كيانات ثانوية، وبالتالي أصحاب مصالح تأتي بعد مصلحة واشنطن.

ومن شأن وضع أمريكا ليدها على منطقة نفوذها أن يحسم الأمر، ويضع حداً لأطماع الغير من الدول الأخرى الكبرى، لكن أن تضع فرنسا أو ألمانيا مثلاً يدها على منطقة أو مصلحة ما، فإن ذلك لا يعني الاستقرار ولا الحسم، إذ يمكن للولايات المتحدة الأمريكية بعد ذلك أن تتحرش بالدولة التي أسلمت خيارها الاقتصادي لفرنسا أو ألمانيا، وأن تضايقها، وتخلق لها ما يعطيها مبرراً لمعاقبته، وحتى غزوها، وطبعاً لن يكون بمقدور فرنسا أو ألمانيا

الدفاع عن ذلك البلد أو الكيان، لذلك لا يصح الحديث اليوم عن الاستفادة من المنازعات الغريبة.

وكما أن الهجرة المكانية اليوم لا تخدم المهاجرين إلى أي قطر لأن يد أمريكا طويلة وممتدة إلى كل دول العالم، فإن الهجرة المصلحية أيضاً، إذا كانت إلى طرف غير قادر على مواجهة واشنطن والوقوف في وجهها وحماية المهاجر، ستكون هجرة للقاء الختف، تماماً كهجرة طرفة بن العبد إلى أحد الحكام حاملاً رسالة مختومة، فيها الأمر بقتله إذا وصل.

لا شيء خارج السيطرة

حينما نتأمل سيرة محمد صلى الله عليه وسلم وسير الأنبياء قبله، فإننا نلاحظ شيئاً هاماً، وهو أنه لم يكن عند المشركين والكفار ما يستأثرون به مما لم تصل إليه الدعوة، كان سقف الأداء عالياً يبلغ ويحتوي كل المواضيع مقاسمة بالخير مع أعداء الدعوة.

ولقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم، يجالس القوم في دار الندوة، وحضر معهم حلف الفضول قبل الإسلام، وقال أنه لو دعي إلى مثله في الإسلام لأجاب، وتحدث القرآن الكريم عن حروب الروم والفرس، «ألم.. غلبت الروم في أدنى الأرض» وعمد المؤمنون إلى مضايقة قريش في طرق تجارتها، كما فعل الصحابي الجليل أبو بصير وأصحابه، وكما فعل مع أبي العاص بن الربيع، وكما حدث بيدر، إذ كان خروج الصحابة لاعتراض قافلة تجارة بالأساس، وليس للحرب، وهكذا فلم يكن هناك من أمور السياسة والاقتصاد ما يبقى المسلمون خارج إطاره، وهذه هي المشاركة الفعالة في إحداث الواقع، وهي دليل على شمولية الدعوة.

واليوم، هل نجد كل هذا عند التيار الإسلامي!!؟

إن شرايين حياة العالم اليوم تسري في الكرة الأرضية بعيداً عن الجسم الإسلامي، فهل للإسلاميين مثلاً اهتمام بالبورصة العالمية،

وأسواق المال؟ هل لهم اهتمام ومتابعة للعبة الاحتكارات البترولية؟! هل لهم اهتمام بإقامة، أو الاحتكاك، بمراكز الدراسات العالمية؟ هل لهم اهتمام بإقامة البنوك والصناعة المصرفية؟! هل لهم اهتمام ببرامج التسليح الرهيبة؟ هل لهم اهتمام بالكيانات الاقتصادية التي بدأت تبتلع العالم والمتمثلة في الشركات العابرة للقوميات؟ هل لهم اهتمام بمنظمات حقوق الإنسان؟ هل لهم اهتمام بإبداء آرائهم في القضايا الحساسة التي يتكلم فيها غيرهم حتى من أقليات طائفية أو إثنية أخرى؟!!

ورغم ذلك يكثر الإسلاميون من الحديث حول اللوبي الصهيوني الذي يحكم حركة الولايات المتحدة الأمريكية، غير مدركين أنه ليس لهذه الولايات المتحدة خيار في ذلك، فالمال نفوذ غلاب.

إن اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية لم يحم هكذا على حلم سياسي أو أيديولوجي مغذى بشعارات كبيرة وأحلام وردية، لقد قام على صخرة صلبة، وهي الدخول في شبكة الشرايين التي هي حياة الكبار في العالم..

إن هناك اليوم طابوهات كثيرة زهد الإسلاميون في الاقتراب منها، وقصروا اهتمامهم على نصف الوجود في الواقع، وهو النصف السهل، المسموح به، والذي لا يحتاج إلى كثير توضيح وجهود، بل هو النصف الذي تلتقي فيه الجهود الجماعية مجاناً. كيف؟

حضور مليون شخص لمهرجان (من التهريج) خطابي أمر لا

يكلف الحاضرين شيئاً، سوى إعطاء الأسماع، وإبداء الإعجاب، والتكبير بين الحين والآخر (إن لزم الأمر).

هذا حضور مجاني، يشبع النزوات، هناك حضور آخر غير مجاني، وهو أن يدعى هذا المليون إلى حفل لتكوين نواة بنك صغير ويعطي كل واحد من هؤلاء ٥ دولارات، ليكون المجموع ٥ ملايين دولار، أو لإقامة قناة فضائية. وه ملايين دولار لكل سنة ميزانية كافية لتسيير قناة فضائية، غير أن هذا لا يحدث، لذلك تكون العلاقات الجمعية الإسلامية علاقات كلامية (محاضرات، خطب، كتب...).

هل فكر الإسلاميون يوماً في الاتصال بأكبر رجال القانون في العالم، وقدموا إليهم ملفات عن كل المظالم والمجازر والتي كانوا ضحايا لها طوال عقود من الزمن؟!..

هل فكروا في تكوين منظمة عالمية لحقوق الإنسان، ليس الإنسان المسلم فقط، ولكن كل إنسان مظلوم ضائع الحقوق؟

هل فكروا في الاستثمار في مجال النفط، لتكون لهم شركة ضخمة لها تأثيرها في السوق العالمية، وكلمتها المموعة؟

إن الإسلاميين لم يستطيعوا الخروج من واقع مجموع أمتهم المزري، فهم المهملون اقتصادياً، والمستهدفون سياسياً، والضحايا الذين ينتظرون التقرير السنوي لمنظمة أمнести أو Human rights ليتحدث عما أصابهم من حيف وظلم، رغم اتهامهم للكثير من

هذه المنظمات، التي ينتظرون أن تنصرهم، بأنها منظمات يقف وراءها يهود.

ونحن نعلم أن الإسلام كلمة «كلمة طيبة».. غير أن هذه الكلمة ليست قولية فقط، بل عملية أيضاً، وعليها أن تعيش سلم الاهتمامات حولها دون تجزئ أو قصور.

إن الرضى بما قسمه الآخرون، وعدم طلب ما يمنعون، هو لب هذه المشكلة.. فطباعة الكتب مثلاً أمرٌ مسموح به، ومتيسر، بينما تكوين لوبي مالي وسياسي في الولايات المتحدة أو إقامة شركة عابرة للقوميات أو منظمة لحقوق الإنسان، أمرٌ دونه عقبات يحتاج إلى توضيحات وإلى مغالبة، لذلك يقنع الإسلاميون بما هو متاح، مبتعدين عما يتوقعون سلفاً أنه صعب أو غير مسموح به، حتى ولو كانوا متيقنين أن الوصول إليه بتوضيحات معينة ومحدودة سيحقق الكثير للإسلام والمسلمين.. وهنا أيضاً نتحضر دائرة المسموح، ودائرة الممنوع، والدائرتان ليستا حصراً على أمور الدين، بل إن التدافع في سوق المصالح أكبر وأشد ضراوة من التدافع في المجال الإيديولوجي، وكم من دعاة يُسمح لهم في قلب أوروبا أو أمريكا بالتحدث عن كفر هذه الدول، وعن الطموح الإسلامي لاختراقها، في الوقت الذي لا يُسمح فيه لرجل أعمال مزاحم وخطير أن يقيم له نفوذاً في منطقة سبقه إليها غيره، وقد ينتهي الأمر إلى اغتياله أو ضرب مصالحه في مناطق أخرى لإثناؤه عن عزمه.

مشكلة الإسلاميين أنهم زجوا في المحاولات القليلة والبسيطة التي حاولوا بها الدخول إلى شريان العالم ولعبة الكبار بأوراق محترقة، وذلك لعدم تفريقهم بين السياسة، والدعوة، والاقتصاد، والإعلام، لكونهم إلى اليوم يعتقدون أن أمثل من يقوم بعمل اقتصادي أو إعلامي هو الداعية، وقد وقع الإخوان المسلمون في هذا، فأقام مفوض العلاقات الدولية لديهم، وهو يوسف ندا «بنكاً» وظهر هو في واجهته، رغم سوابقه في مصر التي سجن فيها لسنوات، وزاد الطين بلة أنه أبرز أسماء العديد من قيادات الإخوان والدعاة القرييين من جماعتهم ليكونوا أصحاب أسهم في البنك، ظناً منه أن ذلك يعطي مصداقية، ورواجاً له..

وكان بديهياً أن تضع الولايات المتحدة الأمريكية إصبعها على اسم البنك في قائمة البنوك العالمية، وتجمد أرصده بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١م، متهمة إياه بدعم تنظيم القاعدة. وحين يفكر الإسلاميون في إنشاء مثل هذه المشاريع فإنهم لا يجدون من يسندون إليه قيادتها أو إدارتها سوى الشخصيات ذات السوابق، وحين يُسألون عن ذلك يجيبون أن الأزمة أزمة ثقة لا أشخاص، إذ ليس في الجماعة أو التنظيم أو التيار شخص جيد لم تكشف أوراقه، وبالتالي فليس هناك في المستورين من يوثق به، وهنا يُطرح سؤال خطير، وهو:

فأين إذن جهد عقود التربية والتكوين؟

إن افتقار التيار الإسلامي إلى شخصيات لا يظهر ولاؤها له يمكن أن تتحمل مسؤولية إدارة الأعمال الكبرى في العالم بأسره دون إثارة أي شبهة، يعد فعلاً أزمة يجب التفكير في حلها، والسعي في ذلك حثيثاً.

لقد اهتمت الجماعات الإسلامية بإخراج أفراد وفق ضوابط ومعايير محددة سلفاً كمقاييس لاستكمال البرنامج التربوي، وكل ذلك أمور ظاهرية، كالمحافظة على الزي الإسلامي، أو على الأذكار أو الخيميات والمعسكرات، ولأن المقرر يتطلب ذلك فقد كان الذي يحدث هو أن ينحشر المتممون والمتزعمون في القالب المراد، ليكونوا مطابقين للمواصفات التي يراد تحقيقها فيهم ليَرْضَى عنهم، ويُشهد لهم بالانضباط أو الالتزام والتدين.

ولم تهتم هذه الجماعات بتنمية معايير أخرى كالأمانة، وتعلم اللغات الحية في العالم.

لقد ارتبط مفهوم التقوى بالزي الظاهر وبالأمر التعبدية التي تربط العبد بربه، لكنه لم يرتبط بالأمانة والرباط، ودخول معترك الكبار، إلا ارتباطاً ضعيفاً.. ووجد التيار الإسلامي نفسه يفتقد إلى إطارات يمكن أن تخرج من دائرة المسموح به إلى دائرة المنوع أو الشائك عالمياً، لتلعب لعبة الكبار، وتندمج فيها بفاعلية وتأثير.

لعبة المصالح ولعبة المفاسد..

هل المطلوب في لعبة الكبار التي يجب أن يدخلها الإسلاميون هو إنهاء مصالح الآخرين للضغط عليهم، أم الإبقاء على هذه المصالح لكسبهم!!

سؤال يجب أن يكون جوابه واضحاً في أذهان التيار الإسلامي إذا هو اختار الزج ببعض جهوده في لعبة المصالح والتقاطعات العالمية.

إن استهداف إنهاء مصالح الآخر، أو ما نسميه هنا بلعبة المفاسد، يعني المضي في ذلك الإفساد والإضرار إلى الآخر، أما استهداف تحقيق المصالح الذاتية فإنه يتطلب أن لا يكون التدمير النهائي لمصالح الآخر هدفاً.

إن الواقع لا يسمح بالإلغاء النهائي للآخر مهما كان، وخريطة المصالح ذات ألوان متداخلة يمكن فيها التراجع والانكماش حسب قواعد اللعبة، لكن يصعب فيها ويكاد يستحيل أحياناً الاندثار. إن استهداف مصلحة اقتصادية أمريكية في منطقة ما، أمرٌ ممكن، وتكيد الولايات المتحدة بذلك خسائر محدودة، أمرٌ ليس خارجاً عن أطر اللعبة أيضاً، وهو مهضوم حتى من طرف الأمريكيين المتضررين، لكن محاولة إنهاء كل

المصالح الأمريكية وإنهاء أمريكا ذاتها أمرٌ يعد ضرباً من الجنون.

لذلك تتساءل كل قوة تعرضت مصالحها للضرب:

ما هو المطلوب مني؟!

وفعلًا فما دام هناك استهداف، فهناك رسالة يجب أن يفهمها الآخر، وأن تكون ممكنة التنفيذ. لذلك يعجب المراقبون من الكثير من الضربات الإسلامية للآخرين، والتي لا تصاحبها رسالة واضحة مفهومة. الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها بقيت لمدة طويلة تتساءل بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١م لماذا استهدفها الإسلاميون؟ هل الإسلام هو ما أباح ذلك وأمر به هكذا إطلاقاً؟

ومن حق الولايات المتحدة أن تتساءل فقد كانت ضربة الإسلاميين دون رسالة.

قد يقول قائل هنا أن الرسالة هي وجوب أن تحب واشنطن أذرعها وتواجهها العسكري من الدول العربية والإسلامية.

والحقيقة أن هذا المطلب لا يمكن أن يتحقق بعملية، بل ولا بعشر عمليات من هذا القبيل، لما أسلفنا ذكره من أن الوجود العسكري للولايات المتحدة إنما هو وجود حماية للوجود المصلحي الاقتصادي، النفطي بالأساس، لذلك ليس معقولاً أن يُطلب من أمريكا أن تقتل مصالحها لتترك المجال فسيحاً لمناوئتها الغربيين للاستثمار والتواجد المصلحي.

ولم يكن الإسلاميون ليكبوا شيئاً دقيقاً محدداً عبر رسالتهم إلى واشنطن، لذلك فقد كانت الضربة خادمة لجميع الذين يكرهون أمريكا عالمياً وليس للإسلاميين الذين قاموا بها.

لقد استفادت من الضربة كل الدول والقوى المناوئة والرافضة للغطرسة الأمريكية. فما الذي استفاده الإسلاميون من إرسال ظرف إلى الولايات المتحدة، ليس عليه سوى عنوانها كمستلم واسمهم كمرسل!!؟

إن النظر يجب أن لا يركز على مصالح الآخرين إفساداً أو حفاظاً، بل على المصلحة الذاتية، الهدف هو تحقيق المصلحة الذاتية، سواء بالضغط على مصالح الآخر أو بالحفاظ عليها.. لذلك يخطئ الذين ينون بramerهم على جعل مصالح الآخر هي مدار وركيزة التحرك.

إن للإسلاميين مصالحهم التي لن تتحقق إلا بالاقتراب من مصالح الآخرين وملاستهم، وتحسيس هؤلاء الآخرين بالخطر أو بالأهمية. والذين لا يعرفون مبادئ اللعبة لا يمكن أن يجنوا ثمارها.. إنهم شبيهون بفريق كرة قدم يدخل مباراة وهو جاهل بمبادئ وقوانين المباريات، فقد يحدث أن يُسجل هدفاً، لكن الخصم لا يحتسبه لأنه يدرك أن مُسجل الهدف جاهل بالقواعد ولن يحتج لأنه لا يعرف أنه سجل هدف.

لذلك لابد من الزج بأفراد أكفاء في لعبة المصالح، وذلك

يقتضي أيضاً تحريك واستغلال القدرات البشرية الإسلامية المتواجدة في الغرب، والتي لها استعدادات فطرية للاحتكاك بالأوساط المالية والإعلامية والسياسية المتنفذة هناك.

لا للتحويل... نعم للتخصص وتقاسم الأعباء

حينما نتحدث عن وجوب الاهتمام بلعبة الكبار والهجرة إلى النقاط المفصلية في العلاقات والامتيازات والمصالح الدولية، تقفز إلى أذهان بعض القادة والمنظرين فكرة تحويل القدرات البشرية الموجودة لديها من دائرة الدعوة والعلم الشرعي والعمل الخيري، إلى دائرة المصالح. وهذا الأمر مُتوقع كون الفكر الإسلامي كان طوال الفترة الماضية يقوم على عقلية النظر بعين واحدة، أو وضع البيض كله في سلة واحدة.. وذلك ما كان دائماً يفرز تعدد الجماعات الإسلامية تبعاً لتعدد اختصاصاتها واهتماماتها، بين تربوية ودعوية، وسياسية وملحة.. و..

إن المطلوب اليوم أكثر من أي وقت مضى القيام على جميع الثغور، وأن يكون هذا التعدد موجوداً في فكر كل مسلم، جندي وقائد، وحين نقول «فكر كل مسلم» فإننا لا نعني مهمة كل مسلم.. ذلك لأن المسلم الميسر للدعوة، سيكون التزامه العملي في مجال الدعوة، لكن فكره مستوعب لفكرة أنه قائم على جزء من أجزاء العمل الواجب، لا كله، وأن على الثغور الأخرى إخواناً له، كل حسب اختصاصه ومهمته العملية، وما خلق مُيسراً له.

إن هذا سيمنع التعدد الفكري، وتحوّل كل جماعة إلى

اختصاص تراه واجب المرحلة يخطئ من يلتزم بغيره أو يقوم على ثغر سواه، وهو ما يؤدي إلى تخطيء كل أصحاب اختصاص لأصحاب الاختصاص الآخر، واعتبارهم على باطل.

وطبعاً فهناك فرق كبير بين القيام على ثغر واعتبار الواقفين على غيره من الثغور والاختصاصات الأخرى إخوة مكملين، وبين أن يعتبر الواقف على ثغر أن الواقفين على ثغور غير ثغره كلهم على باطل.

لذلك فحين نتحدث عن عملية تقاسم الأعباء فكرياً، لا عملياً حسب ما يفرضه واقع الجماعات المتنافرة المتباعدة التي لا تلتقي إلا للمناظرة، فإننا في الحقيقة نتحدث عن توسيع مجالات التواجد لتستوعب الجميع، في تكامل والتقاء وتنسيق.

إن تعدد الثغور التي يفتحها الأعداء في جدار استهداف الأمة الإسلامية، يتطلب تعدد المرابطين عليها، تعدد تخصص، إذ ليس من المعقول أن يفتح العدو ثغرة إعلامية، فنصده منها بمرابطين مختصين في كرة السلة.

إن المعارك يجب أن تُخاض بما يتطلبه واقعها من سلاح ورجال وخطط، وحين منعت قريش رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وأصحابه من دخول مكة حينما أرسلوا الهدي قادمين من المدينة، أرسل إليهم عليه الصلاة والسلام، عثمان ابن عفان رضي الله عنه لا غيره، وكان لاختيار عثمان دون غيره معنى.

ولئن كانت الدعوة تحتاج مثلاً إلى مفوهين ورعين، ذوي علم شرعي، فإن الجهاد كما ثبت في استقراء السيرة والتاريخ الإسلامي يحتاج إلى غير ذلك، لذلك قال العلماء أنه يختار في قيادة المسلمين في الجهاد الفاسق القوي على الضعيف التقي.. وهذا لا يعني أن الضعيف التقي ليس له مجاله الذي هو فيه رأس، فمثلاً في إمامة الصلاة يقدم التقي ولو ضعيفاً على الفاسق ولو كان قوياً، وهكذا يتعين لكل ثغر رجاله ومواصفاته التي قد لا تصلح لرجال ثغر آخر.

وهكذا فقد تضطر الظروف رجل الأعمال المسلم، المرباط على ثغر لعبة المصالح إلى عدم الالتزام بالزي الإسلامي، من قميص وعمامة، وهو الأمر الذي يجعل عالم الشريعة يرفضه شاهداً حتى في عقود الزواج والطلاق، لكنه قائم في مجاله على ما لا يؤتمن عالم الشريعة على عُشره رُبع ساعة، وهكذا.

obeikandi.com

استغلال التناقضات والهوامش

حينما اختار رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لأصحابه الحبشة كدار للهجرة، فقد فعل ذلك لعلمه صلى الله عليه وسلم، بعدة معطيات، منها أن حاكمها ملك لا يُظلم عنده أحد، ومنها أنه مسيحي، وما يربطه بالمسلمين من الإيمان ببعثي عليه السلام أكثر مما يربطه بالمشركون.

ويعدّ هذا استغلالاً جيداً للتناقض بين النجاشي وأعداء الدعوة في مكة.

لذلك تقوم سياسات الدول على مبدأ التعديل الدائم والذي تفرضه تغيرات الموقع والمواقف والعلاقات في العالم.

وبناء على ذلك تُرسم خطط استغلال التناقضات والهوامش، وهذا الأمر يجب أن يكون من متبنيات التيار الإسلامي، إذ أن المصلحة ليست ثابتة، وهي تحتاج في كل تحوّل وتغيّر في شبكة العلاقات العالمية أو الإقليمية إلى تحويل أو تطوير للملاءمة الوضع الجديد. ولقد لوحظ خلال عقود ماضية أنه لم تكن للإسلاميين قراءاتهم وتوقعاتهم الخاصة مع الأحداث والتغيرات، فكانوا في كثير من الأحيان ينجرّفون بحكم تواجدهم الجغرافي إلى تبني الموقف الذي يتبناه محيطهم أو إطارهم الجغرافي حتى وإن لم

يكن خادماً لهم، أو راجعاً عليهم بمصلحة.

ومثال ذلك في قضية ضرب العراق، فقد تحرك المسلمون وفق الانتماء الجغرافي أو القومي (عرب مقابل غرب) إلى الاصطفاف في الصف المعادي للحملة الأمريكية على العراق، دون تبرير منطقي يتوافق مع مصالحهم. ولئن كانت المساحة العربية قد اعترضت على ضرب العراق أو رحبت بذلك بناء على تباين مصالح كياناتها ودولها، فإن المنطق كان يرتب ويفرض على المسلمين أن لا ينطلقوا إلا من تحديد موقع مصالحهم في الضربة أو عدمها.

إن المعارضين للضربة الأمريكية فعلوا ذلك انطلاقاً من خسائر سياسية واقتصادية معينة (سقوط أنظمة واجتياح أراض، وضياح ثروات) وإذا ما أتيننا ندقق في كل ذلك، ونقدر خسارة المسلمين فيه، لوجدنا أن العبد الذي ينتقل من سيد إلى سيد لا يفرق بين هذا وذاك ما دام عبداً في الحالتين. إنما الخسارة خسارة السيد الذي ينتقل جزء من ممتلكاته إلى سيد آخر. كما أن قضية الأرض في الإسلام ليست مقدسة لذاتها، لذلك لا يُضحى بالمسلمين لافتكاك أرض من يد ظالم ووضعها في يد ظالم آخر، وهي في الحالتين محكومة بغير حق وعدل وشرع.

إن غياب هذه الاعتبارات هو الذي يجعل المسلمين يخوضون حروباً ليست حروبهم، لذلك لا يتحقق فيها من مصالحهم شيء. قد يكون هذا الكلام خطيراً جداً، لكنه الحق، وعلى المسلمين أن

من الهجرة الى الحبشة الى الهجرة الى لعبة النفط والمصالح

ينظروا فقط إلى مصالحهم الدينية وأن يتعاملوا مع الآخرين ومع الواقع انطلاقاً من ذلك.

إن حسابات المشروع الإسلامي ليست هي حسابات الأنظمة العربية، بل إن هذه الأنظمة ذاتها تمثل الحاجز الذي يحول دون تحقيق الإسلاميين لأهدافهم الشرعية خارج دائرة المسموح به.

والنظام العراقي كان لعقود مسيطرأ على الأوضاع بحيث يستحيل ظهور نواة للعمل الإسلامي هناك، فإذا ما قيض الله ظالماً لضرب ظالم، علت أصوات الإسلاميين تبكي الظالم المظلوم، الذي سيتهى، رغم أن انتهاءه قد يعني بداية ظهور هامش جيد للحركة.

إن الولايات المتحدة ورغم قوتها تلجأ في سياستها مع الآخرين إلى خلق مواقع مصلحة جديدة بانسداد المواقع القديمة، دون أن تستسلم لمنطق انتهاء نقاط المصالح القديمة، لأن هناك دائماً نقاطاً جديدة للمصلحة.

ونلاحظ ذلك جلياً عبر قراءة التحالفات الأمريكية طوال أكثر من عقد من الزمن.

ففي حرب الخليج التي أعقبت غزو العراق للكويت، دخلت الدول الغربية (والأوروبية) الحرب جنباً إلى جنب مع قوات الولايات المتحدة في إطار الائتلاف الدولي، وبدا الناتو مستوعباً، وإن كان بتحمل، أطرافه الغربية.

أما في حرب العراق لسنة ٢٠٠٣ م، فقد وقفت ألمانيا وفرنسا في وجه الإدارة الأمريكية، وأدركت واشنطن أنها في حاجة إلى نقاط ارتكاز أخرى تربط بها أطراف حبالها المنقطعة مع شريك وغيرهارد شرويد، ووجد البديل في دولة صغيرة مثل مقدونيا، وأخواتها الصغيرات مما تسميه أمريكا بأوروبا الجديدة، والتي يمكن جرها في المشروع الأمريكي بدل أوروبا القديمة (فرنسا وألمانيا).

ورغم أن مقدونيا لا تكاد تساوي شيئاً بالنسبة لفرنسا في التفاصيل، إلا أنها بالنسبة لواشنطن دولة مقابل دولة.

والدولة تعني في المجتمع الدولي صوتاً، وعدد من الأصوات يعني الشرعية، مهما كانت هذه الأصوات ضعيفة، إذ أن لعبة الأصوات حسب الديمقراطية أو الشرعية الغربية، تجعل صوت عالم لا يُشَقُّ له غبار، كصوت بغي.

ثم أن أمريكا في حاجة اليوم إلى كيانات تستعملها كقواعد، وأنذاك لا يهم أن تكون هذه القواعد صغيرة أو كبيرة، المهم هو أن تكون قريبة من المنطقة التي تريد الولايات المتحدة السيطرة عليها، أو محاصرتها، أو خوض معركة فيها. لذلك فتركيا مثل قبرص، والبحرين مثل اليمن.

إن لعبة المصالح لا تركز على الحجم حيث لا يمثل الحجم شيئاً، وحسب الكاتب الفرنسي إيريك لورانت، (Eric Laurent) في كتابه حرب آل بوش La guerre des bush فإنه في مطلع

١٩٧٩م، أسس جورج والكر بوش (الابن) شركة نفطية اسمها (أربوستو إينيرجي) بمبلغ ٣ ملايين دولار جمعه من جدته ومن وليام درابر، وهو صديق للعائلة وأحد زعماء الحزب الجمهوري، ومن غير هؤلاء، ومبلغ ٣ ملايين دولار مبلغ ضئيل بالنسبة لمجال الاستثمار النفطي، غير أن المصلحة ليست في الرقم الذي يصرف الإسلاميون أكثر منه سنوياً على طباعة كتبهم وإقامة معارضهم ومحاضراتهم، بل في ولوج دائرة استثمارية خطيرة وهي النفط.

obeikandi.com

المصلحة شرع

تبنى الكثير من القواعد الفقهية في الإسلام على اعتبار مبدأ المصلحة، فنجد مثلاً «درء المفسدات أولى من جلب المصالح»، و«المصلحة تقدر بقدرها» وغير ذلك. وطوال قرون كانت هذه القواعد تسقط إسقاطات قصرية تراعي الفرد، فيجري الحديث في شرحها وبيانها عن مصالح الأفراد، لا مصالح الأمة بمجموعها.

اليوم يقتضي الواقع الملح إخراج هذه القواعد إلى مجالها الأرحب الذي هو أولى من تحقيق مصلحة شخص.

لقد حدث مع مرور القرون أو العقود أن تراكم كم هائل من التواطؤات على فهم أو شرح أو تفسير معين، وهو ما جعل مهمة الخروج عن هذا الفهم مشكلة كبرى، قد تواجه من طرف المتحجرين على التقاليد المغلقين لأبواب الاجتهاد، بتهم تصل إلى حد الإخراج من الملة.

ولأن الإسلام دين صالح لكل زمان ومكان، فإن فيه ولا شك أحكاماً أصلية، أو استنباطية تستوعب كل الجديد الطارئ عبر مرور وتوالي الأزمان.

وهذا ما لا يجعل الحاجة ملحة إلى ظهور نبي بعد محمد - صلى الله عليه وسلم -، فالدين مكتمل، كما نصت على ذلك آخر آية تشريعية نزلت وهي:

(اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً).

والخطاب هنا للأمة، وهذه الأمة ممتدة زمنياً في توارث تسلسلي للإسلام، وما دام الأمر كذلك فإن الإسلام قابل لاحتواء الحادث الجديد، بالنص القديم، لذلك لا يجب توريط النص في ورطة «الاستهلاكية».

كيف ذلك؟

إن البعض يفسرون الآية تفسيراً معيناً، ويقولون أن «هذا كل ما فيها من المعنى وقد استنفذت ولا مجال لاستيعابها معنى جديداً قد يأتي به الزمن». وتسلماً لهؤلاء بزعمهم، فإن الآيات كلها قد فُسرَت وانتهى الأمر، فهي لا تحتل غير ما احتملته مما فسرَها به الأولون، لقد راكم هؤلاء المعنى الواحد قروناً، لاحقاً عن سابق حتى استقر في أفهام الكثيرين أن الآية لا يمكن أن تحتل غير هذا الجُمع عليها قرناً بعد قرن. وباستهلاك الآيات والأحاديث كلها، وتفسيرها تفسيراً معيناً، يقع المسلمون، أمام طارئ جديد يحتاج إلى تفسير أو استيعاب ديني، في ورطة.

فهل يحتاج الأمر إلى قرآن جديد أو سنة أخرى خاصة بهذا الجديد، مادام أصحاب المعاني والتفسيرات القديمة والمتحمسون لها يأبون إلحاق هذا الجديد ضمن استيعابات النص؟

إن النص الشرعي يبقى رغم التفاسير الكثيرة قادراً على استيعاب الجديد استيعاباً أصلياً لا إلحاقياً، ولا ميزة للقديم ليكون أصلياً، أو أولى ما يدل عليه النص، وليكون الجديد ملحقاً ثانوياً.

ولأن عجائب القرآن وأسراره لا تنتهي، فقد يكون المعنى الحقيقي الإسقاطي لآية أو حديث مؤجلاً إلى آخر الزمان، وهو ما يجعل التفسيرات السابقة مجرد محاولات عمومية للوصول إلى المعنى، بينما المعنى الخاص والمقصود بدقة مؤجل. وهناك آيات علمية فلكية وفيزيائية وطبية لم تفسر إلا حديثاً رغم أن الأقدمين قالوا فيها الكثير.

ولأن القرآن معجزة خالدة فإن الذي يفسرها هو الزمان، وفي كل حقبة من أحقاب البشر، تفتتح أكامه عن حقائق مذهلة لم تكن من قبل.

إن هذا يجعلنا أمام حقيقة هامة، وهي العودة إلى القرآن والسنة كمرجع لا إلى تفاسيرهما وشروحهما، ولا بأس بالاستئناس بالمأثور السابق.

إن تراكمية الآراء والتواليف أمر جعل المسلم أمام كم هائل من

المعلومات والأقوال والأفكار، يصل أحياناً عبر ما لحقه من عمليات التحشية والتذليل، ثم الاختصار، ثم شرح المختصرات، إلى الخروج عما جاء في الأصول، وهي الكتاب والسنة، وهو ما يستدعي الدعوة إلى العودة إلى قراءة الكتاب والسنة قراءة جديدة، باعتبارهما الرسالة التي وجب الرجوع إليها من طرف المجتهدين، مادام باب الاجتهاد لم يغلق.

إن إعادة قراءة التراث الإسلامي على ضوء الواقع الجديد ستجعلنا أمام كمّ هائل من التأطيرات الشرعية لحركتنا في الواقع الجديد.

وسنجد في الشرع الكثير مما يدعو إلى تحقيق مصلحة الأمة مما هو مجال بحثنا وحديثنا هنا.

ولئن كان الإسلام قد راعى المصلحة المرسلّة وجعل شرعيّتها بتفريقها عن البدعة في كون المقتضى لقيامها لم يكن قائماً في عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، فإن اعتبار هذه المصالح اليوم يتحدد أصالة بالرجوع إلى هذا الأصل الشرعي في اعتبار المصلحة في أي زمان ومكان، لا بقياسها أو إلحاقها بمصلحة أخرى ظهرت قبل ذلك عند المسلمين واعتبروها.

وقد نظم عمر بن الخطاب الدواوين، والسجون، وأمور الجند، وكان ذلك متابعة للمصالح في الأمور الطارئة، واليوم يبدو المسلمون أشد حاجة (بل الإسلام ذاته) إلى اعتبار المصالح،

ونقلها إلى مجالها ومفهومها الجديد الذي يتم الحديث عنه بين الكيانات الكبرى في إطار اللعبة التي تحكم العالم اليوم، والتي قال عنها تشرشل: «ليس بين الدول صداقات، بين الدول فقط مصالح».

فأين الإسلاميون وفقههم الاستيعابي من ذلك؟

إن هناك أزمة كبرى يجب على علماء الشريعة الاهتمام بها، وهي وجوب التأصيل الشرعي لما يجب على المسلمين الاهتمام به والانخراط فيه مما يحقق لهم مصالحهم.

لأن الإشكال اليوم ليس في معرفة هذه المصالح، ولا العلم بخطرورها، بل في وجوب الاندماج فيها والاندفاع نحوها، وهذا الاندفاع حركة، والحركة تحتاج فيما تحتاج إلى محرك ودافع، والدافع هنا هو الخلفية التي يجب وضعها من طرف علماء الشرع.

إن مفصل الأزمة إذا أردنا تحديدها، يتمثل في انعدام فقه حديث، قائم على إسقاط الأحكام الشرعية الخمسة (السبعة عند الأحناف) على الطوارئ ومجالات التحرك الحديثة.

ولقائل أن يقول: «لقد تحدث المفكرون المسلمون كثيرا حول وجوب الالتفات إلى هذه المجالات الحديثة، ومنها «المصالح»، لكن لا أحد تحرك فعليا، رغم وجود نوع من الوعي بأهمية ذلك».

نقول أن هناك فرقاً كبيراً في أذهان المسلمين (وقد يكون هو الحق) بين الفكر والفقه. فالفكر اجتهاد غير إلزامي، بينما الفقه إلزامي لأنه يعتمد على إسقاط الأحكام الخمسة على الوقائع. لذلك يكون هناك فرق بين أن يقول مفكر مسلم إن الانخراط في المصالح والاندماج فيها يعد أمراً مصيرياً بالنسبة للمسلمين، وأن يقول فقيه الشريعة: إن الانخراط في لعبة المصالح أمر يائس تاركة شرعاً.

ولتعد علماء الشريعة عن تفاصيل السياسة والاقتصاد، وغير ذلك من الأمور الدنيوية التي تحكم العالم، فقد أدى ذلك إلى عزل هذا المجال الحيوي الذي تتداخل فيه مصائر أُمم وشعوب عن الأحكام الفقهية الخمسة (الوجوب - الحرمة - الندب - الكراهية - الجواز) وهنا نشأت أزمة التجاذب أو التدافع بين (الفقيه والمفكر). لذلك لا الفكر غير الملتزم بالشرع، والذي هو في حاجة إلى تصديق عالم شرعي بإسقاط حكم فقهي عليه، قادر على حل المشكلة، ولا الفقيه المهتم بالأحكام بعيداً عن ميدان ما يحدث في حياة الناس والدول قادر كذلك على الحل.

فأين الحل؟

يبدو الحل في بناء منظومة جديدة، قد يصلح أن يطلق عليها اسم «الفقه الفكري» أو «الفكر الفقهي»، وأنذاك تأخذ التوجيهات أو الإنذارات الفكرية صبغة الإلزام الفقهي، وبذلك فقط يتم دفع

المسلمين إلى المجالات الجديدة المصيرية والتي قد يوصل التماذي في تجاهلها والابتعاد عنها إلى قرون أخرى من المحنة، والإبعاد للدين الحق عن مسرح الحياة، والحيلولة بينه وبين البشر، وبذلك تجمد رسالته ويصبح رسالة لا بلاغ لها.

* * *